هيكل الصناعات التحويلية في دولة قطر وانتشارها الجغرافي

د٠ نظام عبد الكريم الشافعي

قسم الجغرافيا - جامعة قطر

مقدمـــة :

اتجهت دولة قطر نحو الصناعة كقطاع اقتصادي أكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الطبيعية والبشرية التي تتميز بها قطر ٠

ومـا إن بدأ انتـاج النفط في الدولة في عـام ١٩٤٩م حـتى بدأت قطر ، الدولة الصغيرة ، في تبني الخطط التنموية في جميع المجالات البشرية والاقتصادية والعمرانية والخدمية ٠ ومن الخطأ أن نتصور أن قطر ومعها الدول العربية الخليجية لم تبدأ خطوات التنمية إلا بعد تحسن أسعار البترول في منتصف السبعينيات والذي أدى بالتالي إلى زيادة الايرادات المالية لهذه الدول ٠

والحقيقة أن هذه الدول منذ أن كانت إمارات قبل استقلالاها تنبهت إلى أهمية الاستفادة من إيرادات النفط في تنمية مجتمعاتها وأفراد شعوبها علمياً واجتماعياً ، ففي قطر بدأ أول مشروع تنموي شامل في عام ١٩٦٣[١] ، وتلته مشاريع صناعية كبيرة مثل تأسيس شركة مطاحن الدقيق وشركة الاسمنت ومصنع الأسمدة ومصفاة النفط حيث وجدت جميعها قبل عام ١٩٧٣م ، وقس على ذلك الخطط التنموية غير الاقتصادية والصناعية وخاصة في مجال التنمية البشرية التي كانت بمثابة الوجه الآخر للعملة ٠

وأصبحت الصناعة في قطر ، مع الوقت ، تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي

للدولة وخاصة في فترة الأزمات الاقتصادية بسبب تدني أسعار البترول أو الحروب الإقليمية وخاصة في ثمانينيات هذا القرن .

فعلى سبيل المثال ، فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في نهاية ١٩٩١ حوالي ٣٢١ منشأة من التي يعمل بها عشرة عمال أو أكثر ، بلغ مجموع العاملين بها حوالي ١٨ ألف عامل وقيمة الأموال المستثمرة فيها بلغت حوالي ٨٤٠٠ مليون ريال قطري . وقد تطورت في نفس الوقت مساهمة القطاع الصناعي عبر الوقت من حوالي ٣٪ في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ١٤ر٥٪ في عام ١٩٩٢ من اجمالي قيمة الناتج المحلي[٢] .

وتنوعت الصناعة القطرية ، حيث اشتملت على جميع النوعيات الصناعية حسب التصنيف الدولي ، وتنتشر على مساحة كبيرة من أرض الدولة بلغ عدد مواقعها ٢٣ موقعاً ، من أبرزها مدينة مسيعيد الصناعية ومنطقة الدوحة الصناعية ومدينة الدوحة ، العاصمة ، ومدينة أم باب وما جاورها ومدينة رأس لفان الصناعية في شمال شبه الجزيرة وهي في طور الإنشاء والتطوير .

منهجية الدراسة وأهدافها :

تعتمد الدراسة على البيانات الإحصائية للقطاع الصناعي التي تصدرها أجهزة الدولة المعنية في قطر . وعلى درجة الخصوص المسوحات الصناعية السنوية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ، علماً بأن المسح الأول قد صدر في عام ١٩٨٢ ، وآخره ويحمل رقم (١٢) قد صدر في مايو ١٩٩٣م يحدد معالم الصناعة إحصائيا لعام ١٩٩١م .

والمصدر الآخر للبيانات المستخدمة هو إدارة التنمية الصناعية بوزارة الطاقة والصناعة ، وخاصة دليل عام ١٩٩٢ الخاص بالمنشآت الصناعية المسجلة والمرخصة في الدولة حتى نهاية عام ١٩٩١ والصادر في مارس ١٩٩٢م . وفي هذه الحالة قام الباحث بفرز البيانات وعمل الجداول التفصيلية الواردة في البحث .

وتحليل البيانات هو الأسلوب المتبع في هذه الورقة للتعرف على الوضع الصناعي في دولة قطر والتغيرات أو التطورات التي طرأت كماً ونوعاً وموقعاً وانتاجاً . واضعاً في الاعتبار محاولة تحقيق الأهداف الآتية :

١- التأكيد على أن للبترول الدور الأكبر في توجه دولة قطر نحو التصنيع .

٢- مدى اختلاف الصناعة في قطر عن مثيلاتها الخليجيات أو تشابهها .
٣- التعرف على خصائص الصناعة في قطر من حيث الأحجام والعاملين والنوعية والمواقع .
٤- مدى التطور الذي حدث للواقع الصناعي القطري ، بمقارنته بفترات سابقة .

مجال وحدود الدراسة :

تتضمن الدراسة المنشآت الصناعية التي تتفق مع التعريف الوارد في قانون التنظيم الصناعي في دولة قطر الذي يحمل رقم ١١ والصادر في عام ١٩٨٠ . حيث يعرف القانون المنشأة الصناعية بأنها التي يعمل بها ١٠ أفراد أو أكثر ولا يقل رأسمالها عن ربع مليون ريال قطري . أي أن المنشآت الصناعية الحرفية والمهنية لا تدخل ضمن هذه الدراسة وهي في الحقيقة تساوي ، بأقل تقدير ، خمسة أضعاف المنشآت الصناعية تحت الدراسة[٣] .

هموم النفط ، الانطلاقة الكبرى :

إن هموم النفط التي يحملها أهل الخليج لهي المحرك الأول والأكبر في التفكير في التنمية الشاملة والتنمية الصناعية على وجه الخصوص . وقد اختلفت هذه الهموم البترولية في هذه المنطقة الصحراوية من العالم العربي مع الوقت .

ويمكننا تحديد هموم أربعة وهي كالآتي :

١- هم نضوب النفط : وهو الأقدم ، وبالتالي عودة الحياة الصعبة لأهل الخليج من جديد ، لذا يجب تمديد عمره والانتاج حسب الحاجة .
٢- هم الاستغناء عنه : بمحاولات دول الغرب الكشف عن مصادر بديلة للطاقة بدلاً من البترول ، وترصد في سبيل ذلك الميزانيات الضخمة . وبالتالي قد يصبح البترول مادة لها منافس .
٣- هم انخفاض أسعاره : وخاصة أن العرض منه أكبر من الطلب عليه ، بسبب استراتيجيات التخزين من قبل الدول الغربية أو بسبب الكشف الكبير والمستمر عنه في أرجاء العالم المختلفة .

٤- أما الهم الأخير ، وهو الأحدث ، فمتعلق بضريبة الكربون أو الطاقة التي تحاول الدول الغربية فرضها على الدول المنتجة للبترول والغاز بواقع ٣ دولارات بأقل تقدير على البرميل الواحد . وبالتالي انخفاض ايرادات دول الخليج ، وقد قدر بحوالي ١٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠ إذا ما بدئ في تنفيذه .

ولكل هذه الهموم ، ان اصبحت واقعية ، آثار سلبية على دول الخليج ، وبالدرجة الأولى على قطر والكويت ذات الامكانات المحدودة جداً . وقد كتب في هذه الهموم كثير من الباحثين ، منهم على سبيل : الدكتور علي خليفة الكواري[٤] والأستاذ عبداللطيف الحمد[٥] .

وفي حالة قطر ، على سبيل المثال ، فإن احتياطي قطر من النفط بلغ في عام ١٩٨٩ حوالي ٤ر٥ مليار برميل ، أي حوالي ١٪ من احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي ، ويكفي الاحتياطي المذكور لمدة ٣٠ عاماً بقياس انتاج عام ١٩٩٠ البالغ حوالي ١٤٨ مليون برميل . أما بخصوص الغاز ، فإن قطر تمتلك منه حجماً كبيراً ، فنسبة الاحتياطي منه في قطر تبلغ حوالي ٥٪ من الاحتياطي العالمي ، وتأتي بذلك في المرتبة الثالثة يعد كل من روسيا وإيران ، ويقدر العمر الزمني لبقائه طبقاً لانتاج عام ١٩٩٢ البالغ حوالي ٤٢٦ بليوم قدم٣ ، حوالي ٥٩٠ عاماً[٦] .

ومن جانب آخر ، فإن أسعار النفط القطري متذبذبة كغيره . فقد ارتفعت إلى أقصاها بين عامي ٨٠ - ١٩٨١ إلى حوالي ٣٧ دولاراً وانخفضت إلى حوالي ٨ دولارات عام ٨٦ - ١٩٨٧ ، ومن ثم ارتفعت أثناء حرب الخليج إلى حوالي ٢٣ دولاراً وبمتوسط بلغ حوالي ١٨ دولاراً . والآن (١٩٩٣ - ١٩٩٤) تشهد الأسعار انخفاضاً حيث المتوسط بين ١٢ - ١٣ دولاراً ، ومن المتوقع انخفاضها أكثر لزيادة المعروض منه وذلك لحاجة الدول إلى الايرادات وخاصة الخليجية ، بسبب ما فقدته وخسرته هذه الدول أثناء حرب الخليج[٧] . ونتيجة لهذا التذبذب ، يحدث الخلل بايرادات الدولة وتضطرب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على القطاع الحكومي بوجه خاص .

بسبب هذه الهموم مجتمعة والتي بدأت مع اكتشاف النفط ، أولت دول الخليج ومن ضمنها قطر ، التي تعتبر رائدة في المجال الصناعي الضخم في المنطقة ، التنمية الصناعية جل اهتمامها كقطاع اقتصادي مهم لتحقيق تنويع في مصادر الدخل

واستغلال المورد البترولي وايراداته بصورة أكثر مثالية . فقد بدأت التنمية الصناعية في قطر منذ فترة طويلة ، فعلى سبيل المثال ، فقد تأسس مصنع الأسمدة الكيماوية في قطر عام ١٩٦٩ ، ومصنع الاسمنت عام ١٩٦٥ ومصفاة النفط في عام ١٩٦٨ ، ومطاحن الدقيق عام ١٩٦٩ .

وجاءت زيادة أسعار البترول منذ ١٩٧٣ ، لتدفع التنمية الصناعية بشكل أكبر وأسرع مما كان متوقعاً ومخططاً لها .

ونقتبس الفقرة الآتية من تقرير المركز الفني للتنمية الصناعية المؤسس عام ١٩٧٣ لبيان الأهداف الاستراتيجية للتنمية الصناعية لدولة قطر : « استغلال فترة الرخاء النفطي لمواجهة المستقبل من خلال توسيع القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل ، وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي تصيب قطاع النفط سواء كانت هذه الأسباب تكنولوجية أو اقتصادية أو سياسية ، ومن ثم تضمن للأجيال القادمة مستقبلاً أكثر طمأنينة عندما تنضب هذه الثروة أو لضعف قدرتها على مجابهة أعباء المستقبل »[٨] .

اختلاف قطر عن مثيلاتها الخليجيات في التنمية الصناعية :

كما يقولون ، بأنه ما من موقع أو مكان إلا ويعتبر فريداً ومميزاً عن غيره فالأماكن لا تتشابه تماماً ، حتى وإن كانت قريبة جغرافياً ، لأسباب طبيعية أو بشرية والعلاقات فيما بينهما . ونعتقد أن قطر في تنميتها الصناعية تختلف عن الدول الخليجية في بعض الصور والنقاط نوردها كما يلي :

١- اختلافها في الاستراتيجية التصنيعية مع معظم الدول الخليجية ، ولكنها قد تتفق مع البحرين ، من حيث أنها بدأت خططها الصناعية بالصناعات الثقيلة والكبيرة بملكية القطاع العام بالدرجة الأولى . على عكس الكويت مثلاً ، التي رصدت مبالغ وصلت إلى حوالي ٢٢٦ مليون دينار للخطة الخمسية الأولى والثانية للفترة من ٦٧ - ١٩٧٦م ، لاقامة الصناعات الخفيفية[٩] ، ولكن قطر رصدت أو أنفقت في البداية مبالغ تقدر بحوالي ٨٧٠٠ مليون ريال على الصناعات الثقيلة[١٠] . ومن بينها مصنع الحديد والصلب المؤسس عام ١٩٧٤ ومجمع البتروكيماويات عام

١٩٨٧ كأقدم منشآت من حيث هذه النوعية في الخليج العربي .

٢- الريادة في استغلال الغاز المصاحب حيث وصلت نسبة الاستغلال في قطر إلى حوالي ٩٤٪ عام ١٩٩٠ بعد أن كانت فقط حوالي ٤٠٪ عام ١٩٧٥ . وبهذه النسبة فإنها تتقدم على متوسط استهلاك واستغلال الغاز الطبيعي المنتج في دول الخليج بحوالي ٩٪[١١] . ومن أوائل المشروعات الصناعية في استغلال الغاز ، مع استثناء محطات توليد الطاقة الكهربائية ، مصنع الاسمنت في عام ١٩٦٩ ، حيث يستغل هذا المصنع حاليا حوالي ٢ر٢ بليون قدم٣ من الانتاج الكلي للغاز ، ومصنع الأسمدة الكيماوية منذ عام ١٩٧٣ ، بكميات تقدر الآن بحوالي ١٥٪ من انتاج الغاز[١٢] .

٣- مساهمة القطاع الصناعي من اجمالي الناتج المحلي في تطور مستمر ، فمن حوالي ٣٪ فقط عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٥ر١٤٪ في عام ١٩٩٢ . فمن حوالي ٢٥٥ مليوناً إلى حوالي ٣٤٥٠ مليوناً للسنتين على التوالي[١٣] ، وأن نصيب الفرد في قطر من قيمة الناتج الصناعي يأتي في مقدمة الدول الخليجية البترولية ، كما هو واضح في الجدول رقم (١) ، حيث يرتفع فيها نصيب الفرد من قيمة الناتج الصناعي إلى حوالي ٢١٣٨ دولار للفرد في عام ١٩٩٠م ، مقارنة بالمعدل العام لدول الخليج البالغ ٧١٨ دولارا ، وينخفض هذا النصيب في كل من عمان والسعودية إلى أقل من المعدل العام ، بينما تأتي الكويت في المركز الثاني بنصيب يبلغ ١٦١٧ دولاراً للفرد . أما بخصوص مساهمة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي ، فإن قطر تأتي في المرتبة الثالثة بين دول الخليج بعد كل من البحرين والكويت وذلك لعام ١٩٩٠ (انظر الجدول رقم ١) .

٤- الحوافز التشجيعية للصناعة : اعتمادا على القوانين المنظمة للنشاط الصناعي في دول الخليج تحتل قطر من حيث المزايا والحوافز غير المالية المرتبة الثانية بعد الكويت في سعر الأراضي الصناعية وسعر الكهرباء والاعفاءات المختلفة[١٤] . ولكن من حيث القروض الصناعية ، فمازالت القروض المالية صغيرة ، حيث أنها لم تقدم إلا لعدد محدود من المصانع وبمبالغ لا تتعدى ٣٣ر٦ مليون حتى عام ١٩٨٦[١٥] ، على عكس حالة كل من الكويت والسعودية التي أقرضت مشاريع القطاع الخاص بشكل سخي خلال الفترات السابقة . فصندوق التنمية الصناعية

السعودي المؤسس في عام ١٩٧٤م قدم قروضاً لعدد ٣٨٠ مشروعاً صناعياً[١٦] .

جدول (١)

الدول الخليجية ونصيب الفرد من الناتج الصناعي ١٩٩٠

الدولة	عدد السكان بالألف	اجمالي الناتج المحلي بألف دولار	قيمة الناتج الصناعي بألف دولار	نسبة مساهمة الصناعة	نصيب الفرد بالدولار
الإمارات	١٨٤٤	٣٣٧٨٠	٢٥٢٠	٧ر٥٪	١٣٦٧
البحرين	٥٠٣	٣٩٠٣	٦٧٢	١٧ر٢٪	١٣٣٦
السعودية	١٤٨٧٠	١٠٠٥٤٤	٧٩٦٢	٧ر٩٪	٥٣٥
عمان	٢٣٧٩	١٠٦٢٢	٣٩٣	٣ر٧٪	١٦٥
قطر	٤٨٦	٧٣٨١	١٠٣٩	١٤ر١٪	٢١٣٨
الكويت	٢٠٤٨	٢٣٠٥٩	٣٣١١	١٤ر٤	١٦١٧
المجموع	٢٢١٣٠	١٧٩٢٨٩	١٥٨٩٧	٨ر٩٪	٧١٨

المصادر :

من حساب الباحث اعتماداً على البيانات الأساسية من :

- النشرة الاقتصادية ، الأمانة العامة لمجلس التعاون ، العدد السابع ، ١٩٩٢ ، ص ٧٩-٨٠ و ص ١٧٩ .
- بيانات الكويت خاصة بسنة ١٩٨٩ .

هيكل القطاع الصناعي في قطر :

أ - عدد المنشآت :

بصفة عامة ، فإن عدد المنشآت الصناعية بجميع مستوياتها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بلغ في عام ١٩٩٠ - ١٨٥٥ منشأة يعمل بها ١٧١٦٣ ، بعد أن كان عددها في عام ١٩٨٥م ١٢٠٢ منشأة يعمل بها ١٥٨٩٧ عاملاً .

أما بخصوص المنشآت - تحت الدراسة - فإن أعدادها تشهد نمواً . فالجدول (٢)

يبين أن عدد المنشآت من هذا الحجم قد وصل إلى ٢٠٨ منشأة في عام ١٩٨٥م وأصبح ٣٢١ منشأة في نهاية عام ١٩٩١ . علماً بأن نسبة التغير بالزيادة بلغت ٥٤٪ . ولصدور القانون الصناعي أثره الفعال ، حيث زاد عدد المنشآت الصناعية بين ٨١ و ٨٥ بواقع ١٠٠٪ . وأن الزيادة السنوية في عدد المنشآت تبلغ حوالي ٢٠ منشأة ، كما هو المثال في ١٩٩١ بعدد ١٩ منشأة وأقصى عدد كان في عام ١٩٩٠ بعدد ٣٧ منشأة صناعية .

هذا ، وقد رخصت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ما مجموعه ٥٩ منشأة ، مجموع العاملين بها ١٤٧١ عاملاً ومجموع الاستثمارات فيها حوالي ٤١١ مليون ريال قطري. وكأنه بالتالي ، يصبح عدد المنشآت الصناعية المسجلة والمرخصة والتي يعمل بها عشرة عمال أو أكثر حوالي ٣٨٠ منشأة بنهاية عام ١٩٩٣[١٧] .

ب - المنشآت من حيث النوعية :

تتوزع المنشآت على جميع الفروع الصناعية المعروفة عالمياً . ولكن الأكثر شيوعاً ووجوداً هي الصناعات التعدينية غير المعدنية (مواد البناء) بنسبة ٢٢٪ ، وتتعادل كل من الصناعات الكيماوية والآلية بنسبة ١٨٪ لكل منهما ، أما أقلها وجودا هي الصناعات المعدنية الأساسية بعدد منشأتين . وللفترة ٨٥ - ١٩٩١ ، فقد نمت الصناعات النسيجية (المنسوجات والجلديات) بنسبة ٦٥٠٪ أي ستة أضعاف ونصف، وتأتي الصناعات الآلية والأجهزة في المرتبة الثانية بنسبة نمو وصلت لحوالي ٨٠٪ للفترة نفسها ، انظر الجدول رقم (٣) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المنشآت الغذائية والتعدينية غير المعدنية والورقية (الطباعة) أقدمها وجودا ، فدار العروبة للطباعة والنشر تعتبر أقدم المنشآت من حيث الحجم المذكور حيث انشئت عام ١٩٥٦م . ومن حيث الرخص الجديدة في عام ١٩٩٠ فإن منشآت النسيج والملابس والجلود هي الأكثر بنسبة تصل إلى ٣٠٪ أي بعدد ١١ من ٣٧ منشأة . أما في سنة ١٩٩١ فقد احتلت الصناعات الكيماوية المرتبة الأولى بعدد ٧ منشآت بنسبة ٣٧٪ من اجمالي المنشآت المرخصة والبالغ عددها ١٩ منشأة[١٨] .

وأخيراً فإن المنشآت الأكبر عمالة وانتاجا واستثمارات هي المنشآت الكيماوية

الكبيرة والواقعة بمدينة مسيعيد ، والتي تمتلك من قبل الحكومة بمفردها أو بمشاركتها مجموعة من الشركات الصناعية العالمية .

ونتيجة لمؤتمرات الرواج الصناعي التي تعقدها الجهات المختصة بين الحين والآخر الأثر في زيادة تنويع النشاط الصناعي ودخوله مجالات جديدة . كما في المؤتمرين الأول والثاني لعامي ٩١ و ١٩٩٢ للترويج عن ٣٦ مشروعاً صناعياً للقطاع الخاص .

ج - العمالة :

يبلغ عدد قوة العمل في المنشآت الصناعية لعام ١٩٩١م ١٨٢٤٥ بمتوسط ٨ر٥٦ عاملاً للمنشأة الواحدة . وقد تطور هذا العدد مقارنة مع عام ١٩٨٥ حيث كان عدد العاملين ١٢٧٠٨ عاملاً موزعين على ٢٠٨ منشأة بمتوسط عام بلغ ٦١ عاملاً لكل منشأة . أما أكثر النوعيات الصناعية عمالة فهي الصناعة المعدنية الأساسية وعلى رأسها مصنع الحديد والصلب الذي يعمل به حوالي ١٠٥٦ عاملاً ، وبمتوسط يبلغ ٥٩٢ عاملاً للمنشأة الواحدة . وفي المرتبة الثانية تأتي المصانع الكيماوية بمعدل ١٧٩ عاملاً للمنشأة الواحدة ، انظر الجدول (٢) .

وبتقسيم المنشآت الصناعية من حيث حجم العمالة كما هو وارد بالجدول(٤) ، نجد أن ١٣٧ منشأة يعمل بها بين ١٠ و ١٩ عاملاً ، وأن عدد المنشآت التي يعمل بها ٥٠٠ عاملاً لا يتعدى ٤ منشآت ، وإذا ما جمعت المجموعات الحجمية نجد أن معظم المنشآت يبلغ حجم العمالة بها بين ١٠ - ٤٩ عاملاً وبنسبة ٢ر٧٦٪ ، في حين أن المنشآت الصناعية التي يعمل بها أكثر من ١٠٠ عامل لا يتعدى عددها ٤٣ منشأة وبنسبة ٥ر١٣٪ . أي بمعنى أن المنشآت الصناعية في قطر تعتبر صغيرة الحجم .

وفي احدى الإحصائيات السنوية للجهاز المركزي للإحصاء عن المنشآت الصناعية (١٩٩١) وجد أن هناك ١٤٩٢ قطرياً يعملون بالصناعة من بين ١٨٢٥٢ عاملاً بنسبة لا تتعدى ٢ر٨٪ [١٩] . ومن هؤلاء حوالي ٤٧٠ يعملون في الصناعات المختلطة الكبرى [٢٠] .

د - رؤوس الأموال :

بلغت قيمة الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي في قطر بنهاية ١٩٩١م ٨٤٠٣

مليون ريال باستثناء وحدتي تسييل الغاز اللتين لا تتوافر عنهما بيانات في هذا الشأن . وبالتالي فإن متوسط رأس المال للمنشأة الواحدة يبلغ ٢ر٢٦ مليون ريال قطري . وترتفع رؤوس الأموال المستثمرة قطاعياً كمتوسط في الصناعات المعدنية الأساسية « الحديد والصلب حيث يبلغ المتوسط ١٢٠٣ مليون ريال . وتأتي الصناعات الكيماوية بمعدل ٧٥ مليون للمنشأة الواحدة .

ومما يجدر ذكره ، أن معظم الأموال المستثمرة هي وطنية ، ولكن من ضمن المنشآت الصناعية ، هناك ٤٠ منشأة تتواجد فيها مشاركات أجنبية / عربية في المتوسطة ، وأجنبية (أوروبية بالدرجة الأولى) في الكبيرة . و ٢٩ منها نسبة المشاركة حوالي ٤٩٪ حيث يسمح القانون بذلك ، و ٨ منشآت في حدود ٢٥٪ والثلاث الباقية أقل من ٢٥٪ . ونذكر هنا على سبيل المثال : أن مصنع الحديد والصلب تشارك فيه الحكومة بنسبة ٧٠٪ والثلاثين الأخرى لشركات يابانية ومجمع البتروكيماويات نسبة الاستثمار الوطني تبلغ ٨٤٪ والأجنبي تبلغ ١٦٪ وهي شركات فرنسية[٢١] .

أما في القطاع الخاص فإن المشاركة الأجنبية تكون في المنشآت الغذائية والخشبية والتعدينية غير المعدنية .

والجدول رقم (٥) يقسم المنشآت الصناعية إلى مجموعات وفئات من حيث قيمة رأس المال المستثمر . نستخلص منه أن معظم المنشآت صغيرة في استثماراتها حيث يبلغ عدد المنشآت التي يقل رأسمالها عن ٥ مليون ريال قطري ٢٢٨ منشأة أي حوالي ٧١٪ من مجموع المنشآت ، بينما الأكثر من ١٠٠ مليون لا يتعدى عددها ٨ منشآت وبنسبة ٥ر٢٪ .

جدول (٢)

المنشآت الصناعية في دولة قطر بنهاية ١٩٩١ حسب النشاط الصناعي (المسجلة والمرخصة)

الرقم الدولي	النوعية الصناعية	عدد المنشآت	النسبة المئوية	قوة العمالة				رأس المال مليون ريال قطري			
				الاجمالي	٪	المتوسط للمنشأة		الاجمالي	٪	المتوسط للمنشأة	المتوسط للعامل
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٧	١٤ر٦	١٨٠٦	٩ر٩	٣٨ر٤		٥٥٢	٦ر٦	١١ر٨	٣٠١ر
٣٢	صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٣٠	٩ر٣	٥٣٧٩	٢٩ر٥	١٧٩ر٣		١٣٠	١ر٦	٤ر٣	٠٢٤ر
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	٣٤	١٠ر٦	٩٤٧	٥ر٢	٢٧ر٩		٥٥	٧ر	١ر٦	٠٦ر
٣٤	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٢٣	٧ر٢	١١٠٦	٦ر١	٤٨ر١		٢٥١	-٣ر	١٠ر٩	٢٣ر
٣٥	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٥٧	١٧ر٨	٣٧٠٤	٢٠ر٣	-٦٥ر		٤٢٦١	٥٠ر٧	٧٢ر٨	١ر٢
٣٦	صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٧٠	٢١ر٨	٢٦٣٩	١٤ر٥	٣٧ر٧		٤٢٨	٥ر١	٦ر١	١٦ر
٣٧	الصناعات المعدنية الأساسية	٢	٦٢ر	١١٨٤	٦ر٥	٥٩٢		٢٤٠٦	٢٨ر٦	١٢٠٣	-٢ر
٣٨	صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	٥٧	١٧ر٨	١٤٥١	-٨ر	٢٥ر٥		٣٢٣	٣ر٨	٥ر٧	٢٢ر
٣٩	صناعات تحويلية أخرى	١	٣ر	٢٩	٢ر	٢٩		٢	٠٢ر	٢	٠٧ر
	المجموع والمتوسطات	٣٢١	١٠٠	١٨٢٤٥	١٠٠	٥٦ر٨		٨٤٠٨	١٠٠	٢٦ر٢	٤٦١ر

المصدر : وزارة الطاقة والصناعة ، إدارة التنمية الصناعية والتراخيص الصناعية ، قائمة بالمنشآت المسجلة والمرخصة حتى نهاية ١٩٩١ ، الدوحة ، مارس ١٩٩٢م .

* جمعها ورتبها الباحث .

جدول (٣)

تطور عدد ونوعية المنشآت الصناعية في دولة قطر

بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١

الرقم الدولي	النوعية الصناعية	١٩٨٥	٪	١٩٩١	٪	نسبة التغير
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٥	١٦ر٨	٤٧	١٤ر٦	٣٤٪
٣٢	صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٤	٢ر	٣٠	٩ر٤	٦٥٠٪
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	٢٣	١١	٣٤	١٠ر٦	٤٧٪
٣٤	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٨	٨ر٧	٢٣	٧ر٢	٢٨٪
٣٥	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٤٣	٢٠ر٧	٥٧	١٧ر٨	٣٢ر٦٪
٣٦	صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٤٩	٢٣ر٦	٧٠	٢١ر٨	٤٢ر٩٪
٣٧	الصناعات المعدنية الأساسية	٣	١ر	٢	٦ر	- ٣٣٪
٣٨	صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	٣٢	١٥ر٤	٥٧	١٧ر٨	٧٨ر١٪
٣٩	صناعات تحويلية أخرى	١		١		
	المجموع والمتوسطات	**٢٠٨**	**١٠٠٪**	**٣٢١**	**١٠٠٪**	**٥٤ر٣٪**

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢) .

جدول (٤)

توزيع المنشآت الصناعية حسب حجم قوة العمل

حجم قوة العمل	عدد المنشآت	النسبة المئوية
١٠ - ١٩ *	١٣٧	٤٢ر٦
٢٩ - ٤٩	١٠٨	٣٣ر٦
٥٠ - ٩٩	٣٣	١٠ر٣
١٠٠ - ٤٩٩	٣٩	١٢ر٢
٥٠٠ أو أكثر	٤	١ر٣
	٣٢١	١٠٠٪

* بعض قليل من منشآت هذه الفئة يعمل بها أقل من ١٠ ولكن برؤوس أموال أكبر من ربع مليون ريال قطري .

المصدر : نفس مصدر الجدول (٢) .

جدول (٥)

توزيع المنشآت الصناعية حسب حجم رؤوس الأموال بالريال القطري

فئة رأس المال	عدد المنشآت	النسبة المئوية
أقل من ١ مليون	٨٨	٢٧ر٤
من ١ - ٥ مليون	١٤٠	٤٣ر٦
حتى ١٠ مليون	٤٣	١٣ر٤
حتى ٥٠ مليون	٣٩	١٢ر٢
حتى ١٠٠ مليون	٣	٩ر
أكثر من ١٠٠ مليون	٨	٢ر٥
	٣٢١	١٠٠٪

المصدر : نفس مصدر الجدول (٢) .

المواقع الصناعية :

بتحليل البيانات الصناعية الصادرة عن إدارة التنمية الصناعية والتراخيص الصناعية ، فإن الصناعة تتخذ مواقع في ٢٣ مستوطنة على أرض الدولة . والجدول رقم (٦) يبين توزيع المنشآت الصناعية على المواقع وعلى رأسها الدوحة (العاصمة) ومدينة مسيعيد الصناعية ومنطقة الدوحة الصناعية . والشكل رقم (١) يبين تلك المواقع .

أولاً : مدينة الدوحة :

هي أقدم موقع للصناعة التحويلية في دولة قطر . وقد بدأت الصناعة الحديثة بها بعد انتاج البترول وبسبب تزايد حاجة المجتمع لمثل هذه الصناعات وخاصة الغذائية ومواد البناء والطباعة ، حيث تعد تلك ، الأولى والأقدم من الصناعات وجوداً في قطر . أما اليوم ، فإن عدد المنشآت الصناعية بها من المتوسطة (دون الصغيرة) ٢٧ منشأة تمثل حوالي ٨ر٤٪ من إجمالي المنشآت في عام ١٩٩١ ، يعمل بها ٧٧٥ عاملاً وهم يمثلون حوالي ٣ر٤ من إجمالي العاملين في هذه الصناعات . ولكن بخلاف المواقع الأخرى ، فإن مدينة الدوحة تستقطب الغالبية العظمى من المصانع الصغيرة ذات الاتصال اليومي لسكانها وخاصة أنها تستحوذ على حوالي ٨٠ - ٨٥٪ من سكان الدولة . ومعظم الصناعات بها غذائية وخشبية وطباعة (ورقية) ، غير الملوثة ، ومتوسط عدد العاملين بمنشآت الدوحة يبلغ حوالي ٢٩ شخصاً ، أي أقل المواقع في هذا الجانب .

ولأنها أقدم المواقع ، فقد بدأت منشآتها بالهجرة إلى خارجها ، وخاصة عندما انشئت منطقة الدوحة الصناعية ، وخاصة مصانع مواد البناء والمصانع الكيماوية (الغازية) ، لأسباب تخطيطية وتجميلية ، ولأسباب انتاجية . فعلى سبيل المثال ، فإن مركز المدينة قد خلا من مثل هذه المنشآت الصناعية وتحولت إلى منطقة تجارية ، بعد أن كان مصنع الكوكاكولا والبيبسي كولا والمطابع ومصانع الثلج والمخابز ومعامل الطابوق والمناجر ومخازن الأخشاب (العمارات) تتركز في وسطها لسنين ماضية .

ومن حيث الملكية ، فإن الأرض الصناعية في مدينة الدوحة ذات ملكية خاصة ، ومساحاتها صغيرة ، وأن جميع المنشآت الصناعية ذات ملكية خاصة كذلك .

جدول (٦)

المواقع الصناعية في دولة قطر وبعض خصائصها ١٩٩١

الموقع	المنشآت		العاملين		ملاحظات بالنوعية والملكية
	العدد	٪	العدد	٪	
الدوحة العاصمة	٢٧	٨ر٤	٧٧٥	٤ر٣	معظمها غذائية وورقية - القطاع الخاص
مسيعيد	٢٠	٦ر٢	٤٣٠٣	٢٣ر٦	معظمها بترولية وكيماوية القطاع العام والخاص
منطقة الدوحة الحديثة	٢٣٥	٧٣ر٢	١٠٦٢٥	٥٨ر٢	متنوعة - القطاع الخاص
أخرى *	٣٩	١٢ر٢	٢٥٤٢	١٣ر٩	متنوعة وخاصة التعدينية القطاع الخاص
المجموع	**٣٢١**	**٪١٠٠**	**١٨٢٤٥**	**٪١٠٠**	

* أهمها : : طريق سلوى = ٦ منشآت ، الوكرة = ٥ منشآت ، الريان = ٣ منشآت وأم باب = ٣ منشآت .

المصدر : نفس مصدر الجدول (٢) .

ثانياً : مدينة مسيعيد الصناعية :

تقع على بعد ٤٠ كم جنوب العاصمة ، الدوحة ، وعلى الساحل الشرقي لشبه الجزيرة . وقد اقيمت بها أول مصفاة للنفط بها عام ١٩٥٣ لتكرير ٦٠٠ برميل يومياً. وفي الفترة الحديثة ، أصبحت المدينة تمثل المركز الرئيسي للصناعة في قطر ، وتعد المدينة ذات انتاج صناعي ضخم بسبب وجود المنشآت الصناعية الثقيلة بها . ومن أقدم المنشآت الصناعية بها هي شركة مطاحن الدقيق القطرية منذ عام ١٩٦٩ . ويبلغ عدد المصانع بها اليوم ٢٠ منشأة تمثل حوالي ٦ر٢٪ من اجمالي المنشآت الصناعية في الدولة ، وتعد بالتالي أقل المواقع الرئيسية في عدد المنشآت ، ولكن لها ، رغم ذلك ، أكثف العمالة للمنشأة الواحدة حيث تبلغ الكثافة العمالية في منشآتها حوالي ٢١٥ شخصاً ويبلغ مجموع العاملين بها ٤٣٠٣ عاملاً ، بنسبة ٢٤٪ تقريباً من اجمالي العاملين الصناعيين .

وبدءاً من عام ١٩٧٧ ، عند وضع الخطة الصناعية الأولى ، بدأت الدولة تعد مدينة مسيعيد لتكون المدينة الصناعية الأولى في البلاد ، وصرفت عليها مبالغ كبيرة ، لتهيئة البنية التحتية بها من طرق ومرافق وخدمات ، بلغت في ميزانية ٧٧ - ١٩٧٨ حوالي ٧٢٠ مليون ريال قطري ، لتعميق الموانئ وأرصفتها ومعداتها وتسوية الأرض وتوصيل الخدمات لها من طرق وبناء حوالي ٤٤٠٠ وحدة سكنية[٢٢] .

وتنقسم المدينة إلى ثلاثة أقسام رئيسية : الأول وهو موقع الصناعات الثقيلة بموازاة الساحل بطول ٥ كيلو مترات تقريباً . والثاني هو مناطق الصناعات المتوسطة ، أما القسم الثالث فهو المركز المدني للمدينة والمنطقة السكنية .

ومن بين المصانع الكبيرة بها : مصنع الأسمدة الكيماوية ، مصنع البتروكيماويات ، مصنع الحديد والصلب ، مصفاة النفط ومصانع تسييل الغاز الطبيعي ، وهي صناعات ذات كثافة رأسمالية وعمالية عالية وذات ملكية حكومية أو مختلطة . بجانب تلك الصناعات الثقيلة ، تتواجد مجموعة من المصانع المتوسطة كمطاحن الدقيق ومخابز مسيعيد ومصنع اسمنت الجبر والترسانة البحرية ومصانع الحبوب القطرية وبعض المصانع الكيماوية في صناعة العوازل والبلاستيك ، وهي ذات ملكية خاصة .

وملكية الأراضي الصناعية في مدينة مسيعيد حكومية ، تتوفر بها جميع الخدمات والمرافق ، تقوم الدولة بتأجيرها بأسعار رمزية تشجيعية . وقيمة المتر المربع للمنشآت الكبيرة ريال واحد سنويا ، بينما هي ثلاثة أرباع الريال للمنشآت الخاصة المتوسطة .

ومما يجب ذكره ، أن استغلال الأرض الصناعية ، وخاصة في المناطق الصناعية الصغيرة ، ليس كما ينبغي ، ولا تمنح رخصة الايقاع فيها إلا لأسباب ، منها على سبيل المثال ، علاقة المصنع المزمع اقامته بالصناعات القائمة أو مدى حاجة المصنع للميناء أو الواجهة البحرية ، وغالباً ما يكون المستثمر المواطن بنفسه غير راغب في اتخاذ مدينة أمسيعيد موقعاً لمشروعه الصناعي لبعدها وخاصة إذا كان هدف المشروع خدمة الأسواق المحلية وكذلك بسبب زيادة سعر التأجير بها مقارنة بمنطقة الدوحة الصناعية .

ومما يجدر ذكره ، أن مدينة مسيعيد تعد المرفأ الأول لتصدير النفط القطري ومازال وذلك منذ ١٩٤٩ . حيث الأمل الحقيقي لتوطن الصناعة في قطر ، وأن قوة العمل

الصناعية المواطنة متركزة في صناعات مسيعيد بينما تختفي في غيرها ونسبتها حالياً حوالي ٢٠ - ٢٥٪ من اجمالي العاملين الصناعيين ، فهم في عددهم يبلغون ٨٧٠٠ تقريباً[٢٣] .

ثالثاً : منطقة الدوحة الصناعية :

أنشئت في بداية السبعينيات من قبل وزارة الاشغال العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ، آنذاك ، بغرض إبعاد المنشآت والمعامل الصناعية عن مدينة الدوحة لاعادة تخطيطها وتجميلها ، وبغرض تشجيع المستثمرين كذلك في التوجه نحو الصناعة . وقد تحققت في اعتقادنا معظم الأهداف السابقة .

وتقع المنطقة الصناعية جنوب غرب العاصمة ، على طريق سلوى الدولي بمسافة تبلغ حوالي ١٢ كم من مينائها . بدئ في توزيع قسائمها ، بشكل غير منضبط ، على كل قطري لديه سجل تجاري ، كانت نتيجة ذلك أنه لم تستغل الأراضي بالشكل المطلوب والمخطط ، مما أرغم الإدارة المعنية إلى تجديد طريقة الحصول على أراضيها أو اعادة توزيعها لتحقيق الأهداف المرجوة ، بسن تشريعات وقوانين جديدة أكثر صرامة وتحديداً وحزماً .

وقد اتسعت المنطقة الصناعية ، مع الوقت ، حتى أصبحت مساحتها اليوم حوالي ٢١ كيلو مترا مربعاً على شكل مستطيل بطول ٧ كم وعرض ٣ كم . وبهذه المساحة تعد من أكبر المناطق الصناعية في منطقة الخليج وتأتي بعد منطقة الشارقة الصناعية التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٦كم٢ .

وتنقسم المنطقة الصناعية إلى بلوكات متنوعة النشاط ، صناعياً وخدمياً ، وتتنوع الصناعات من غذائية وخشبية وتعدينية نسيجية ومعدنية وورقية وكيماوية ، بالإضافة إلى المنشآت الخدمية الأخرى ، يبلغ عددها حوالي ٩ أقسام ، وعدد قسائمها حوالي ٢٠٠٠ قسيمة مختلفة المساحات أقلها تقريباً ١٥٠٠ متر مربع . وتوشك نسبة الاستغلال أن تكتمل بعد تنفيذ الإجراءات الجديدة بشأنها ، وتكبر نسبة الاستغلال لتصل إلى حوالي ١٠٠٪ في المناطق الشمالية وتتدنى في المناطق الجنوبية والغربية . ويستأجر المستثمرون الأراضي من الدولة بأجور تشجيعية وهي نصف ريال للمتر المربع الواحد سنوياً بينما كانت الأجور قبل عام ١٩٩٠ صغيرة جدا حيث كان ٥٠ ريالاً عن

القطعة ذات مساحة ٣٠٠٠م٢ ، واليوم تبلغ ١٥٠٠ ريالاً .

وبنهاية عام ١٩٩١ ، بلغ عدد المنشآت الصناعية فقط في منطقة الدوحة الصناعية ٢٣٥ منشأة ، تبلغ نسبتها حوالي ٧٣٪ من اجمالي المنشآت الصناعية بالدولة ، ويعمل بها حوالي ١٠٦٠٠ عامل ، بنسبة تبلغ حوالي ٥٨٪ من اجمالي القوة العاملة في الصناعة . وتقل نسبة العاملين القطريين ، وهم الملاك أو من يعمل منهم كعمل ثانوي ، وأن العمالة الآسيوية هم الأكثر وجوداً . وتبلغ كثافة العمالة للمنشأة الواحدة حوالي ٤٥ شخصاً . ويسكن معظم عمال المنشآت الصناعية من الطبقة العمالية الدنيا في مساكن مبنية بجانب أو في الدور العلوي من المنشأة الصناعية . وبالتالي قد يصل عدد العمال في المنطقة الصناعية عند اتمام استغلالها إلى أكثر من ٥٠ ألفاً ، مما يدعو إلى تنمية الخدمات الترفيهية والأمنية والعلاجية والمرورية للتقليل من الآثار الناتجة عن تلك الأعداد البشرية المتنوعة في أجناسها ومعتقداتها وأفكارها ولغاتها وخاصة أن المنطقة الصناعية بدأت تحاط بها المناطق السكنية والتجارية .

رابعاً : مواقع أخرى للصناعة :

لأسباب كثيرة تختار مواقع بعيدة عن المواقع الثلاثة الرئيسية السابقة . من بينها ملكية الأرض أو توافرها بمساحات كبيرة أو قربها من مصدر المواد الخام أو لخدمة المناطق الواقعة بها الصناعة . والخريطة رقم (١) تحدد المواقع الصناعية . وقد بلغ عدد المنشآت في هذه المجموعة من المواقع الأخرى ٣٩ منشأة صناعية بنسبة ١٢٪ تقريباً ، ويعمل بها حوالي ٢٥٤٢ عامل بنسبة ١٤٪ من مجموع العاملين بالصناعة . ومن أهم هذه المواقع مدينة الريان ومعيذر وأم باب وأم الأفاعي والوكرة والخور .

ومن أهم المصانع وأكثرها انتشاراً في هذه المواقع هي صناعات مواد البناء وعلى رأسها يأتي مصنع الأسمنت الواقع بأم باب ، جنوب دخان ، على الساحل الغربي ، وقد أختير الموقع بسبب توافر المواد الأولية لهذه الصناعة وتوافر الغاز الطبيعي ، مصدر الطاقة الحرارية للمصنع . وتنتشر في هذه المواقع مصانع المياه المعدنية بسبب توافر العيون كما في الخريب والخور ، وكذلك مصانع الكسارات في أم الأفاعي وأم باب والخور وبسبب توافر المواد الأولية وتحديدها من قبل الدولة .

وتتسم مساحات الأراضي الصناعية في هذه المواقع بالاتساع على عكس أراضي

الدوحة وحتى أراضي المنطقة الصناعية ، وخاصة التي تكون بعيدة عن مراكز المدن والقرن . ومعظم الأراضي خاصة ، وبعض منها مستأجرة من الدولة بايجارات سنوية . ولكن تعد أكثر المواقع معاناة من حيث الخدمات والمرافق .

ومما يجب ذكره ، أن الدولة تخطط لاقامة مناطق صناعية بالقرب من المستوطنات مثل الخور والوكرة ومدينة الشمال ورأس لفان . وتأتي منطقة رأس لفان في شمال شرق البلاد لبناء مدينة صناعية كبرى ثانية بعد مسيعيد ، يبدأ انتاجها الصناعي مع بداية ١٩٩٧ بانتاج سوائل الغاز بكمية تبلغ حوالي ٤ ملايين طن سنوياً على الأقل .

ومنطقة رأس لفان الصناعية ستصبح مدينة صناعية مشتملة على صناعات كيماوية كبيرة ومصانع تعدينية ثقيلة اعتماداً على غاز حقل الشمال البحري الضخم الذي تبلغ مساحته حوالي ٦٠٠٠ كم٢ ، واحتياطي مؤكد بحوالي ٢٥٠ تريليون قدم٣ واحتياطي محتمل بحوالي ٥٠٠ تريليون قدم٣ . وقد تأسست حتى الآن ثلاث شركات كبرى لتصنيع الغاز في منطقة رأس لفان : وهي شركة قطر غاز ، وشركة يوروب غاز لتصدير سوائل الغاز الطبيعي ، وشركات أخرى للصناعات الكيماوية مثل شركة قطر للإضافات البترولية وشركة قطر للطاقة النظيفة[٢٤] .

ورأس لفان تقع على بعد ٧٠ كم شمال الدوحة العاصمة . والعمل جار على تنميتها على مساحة اجمالية تبلغ حوالي ٤٢كم٢ بما فيها المنطقة الصناعية والسكنية والمناطق الخدمية . ومن المنجزات ، حتى الآن ، انشاء الميناء بتكلفة ٨٠٠ مليون دولار الذي يتم الانتهاء منه في ديسمبر عام ١٩٩٦[٢٥] .

ماذا بعد ؟ :

أظهرت الدراسة أن نتائج جيدة قد تحققت في صناعة دولة قطر ، وأن جهوداً تبذل لتحقيق أهداف أخرى ، وأن القطاعين العام والخاص يشتركان معاً في تنمية البلاد صناعيا ، وبالتالي يتحقق لها ابتعادها ، نوعاً ما ، عن الأزمات الاقتصادية التي تنشأ بسبب هموم البترول . وكأن الرؤية أصبحت واضحة تماماً بضرورة تنويع مصادر الانتاج والدخل واستغلال أمثل للموارد المتاحة في الفترة الحالية لأجل إنسان قطر المعاصر وأحفاده من بعده مستقبلاً .

والتوصيات التالية أراها مهمة في النظر فيها حتى تتحقق أهداف التوجه الصناعي بصورة أكبر :

١- أن الاستراتيجية التنموية في مجال الصناعة يجب أن ترتبط بالغاز والمحافظة على المخزون النفطي المحدود . وشيء منطقي ان استطاعت قطر اتخاذ قرار حاسم بوقف تصدير النفط في المراحل القادمة عندما تبدأ بعون الله تعالى مشاريع الغاز الجديدة والتي قدر أحد المسؤوولين أن استثماراتها تبلغ حتى سنة ٢٠٠٠ حوالي ١٧ر٧ مليار دولار[٢٦] .

٢- الاهتمام بالجانب البيئي ، وخاصة أن قطر مقدمة على مرحلة جديدة للصناعة . وقد تأثرت مواقعها الصناعية الحالية بشيء من التلوث ، وعليها بذل جهد أكبر في هذا المجال والاهتمام من الآن قبل أن تستفحل الأمور ، حينها تكون التكلفة عالية جداً . فالمحافظة على البيئة هدف لابد من العناية به ، ودراسة المشاريع من البعد البيئي لأمر مطلوب . جهود مبذولة حالياً لتحقيق ذلك .. ولكن الحاجة أكبر .

٣- بمرور هذه المرحلة الصناعية التي تزيد على ٢٥ سنة ، لم يستطع القطاع الصناعي جذب المواطنين للعمل فيه ، وإن خلق الوظائف لمن أهم أهداف التنمية الصناعية ، فهناك حاجة إلى رسم خطة ووضع استراتيجية بخصوص تقطير الصناعة ببرامج منظمة مدروسة ، وفي نفس الوقت لابد أن تكون لقطر رؤيتها في هذا المجال ، مرتبطة بقيمها الاجتماعية . فكلما اتسعت الصناعة ونهضت احتاجت إلى بشر يصونونها ويتفاعلون معها وينشرون بضاعتها . فإعداد الصناعيين يجب أن يكون الشعار القادم في عمليات التنمية الصناعية .

٤- إن من أهداف التنمية الصناعية تعويد الصناع على الابتكار والإبداع والاختراع . فالصناعة في قطر في المراحل القادمة بحاجة إلى بحوث علمية لتطويرها ذاتياً . وإن أغفلت هذه النقطة ، فإنه كما جاءت هذه المصانع إلى قطر فإنها قد تهجرها دون رجعة في يوم من الأيام . فوضع ميزانيات للبحث العلمي الصناعي : ميكانيكا ، بيئيا ، بشريا .. حاجة ملحة لاتمام عمليات التنمية الصناعية ، وتحقيق التوطن الصناعي الحق .

المراجع

١- محمد علي الكبيسي ، التنمية الصناعية في دولة قطر ، ترجمة حسن الخياط ، المؤسسة العالمية للطباعة والنشر ، الدوحة ، ١٩٨٦ ، ص ١١٦ .

٢- دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ١ و ١٣ و ١٩٨٣ و ١٩٩٣ ، الدوحة (جداول الناتج المحلي الإجمالي) .

٣- دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الصناعي ١٩٩١ ، مايو ١٩٩٣ ، الدوحة ، جدول رقم (١) ص ١٣ .

٤- علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٥ .

٥- عبد اللطيف الحمد ، التأثيرات الاقتصادية للموضوعات البيئية على الدول العربية المنتجة للنفط ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد ٢٦ ، العدد ٥٩ ، ربيع ١٩٩٠ .

٦- بخصوص الاحتياطي : بيانات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون عبر مجلة التعاون ، العدد ٣٢ الصادر في ديسمبر ١٩٩٣ ، وبخصوص انتاج قطر : العرض الاقتصادي لدولة قطر ، وزارة المالية والاقتصاد والتجارة ، ديسمبر ١٩٩٣ .

٧- - الجهاز المركزي للإحصاء ، مرجع سابق (٢) يوليو ١٩٨٢ .

- التقارير السنوية لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، آخرها تقرير ١٩٩٣.

- التقارير السنوية لمؤسسة النقد القطري ، آخرها التقرير الخامس عشر ، لعام ١٩٩١ .

٨- دولة قطر ، المركز الفني للتنمية الصناعية ، التقرير السنوي ، ١٩٨١ ، الدوحة ، ص ١٨ .

٩- عبد الإله أبو عياش ، التخطيط لمدن التنمية في الكويت ، النشرة رقم ٣٣ قسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية الكويتية ، سبتمبر ١٩٨١ ، الكويت ص ١٨ - ١٩ .

١٠- Jaffer, N.A. Private Sector Industries in the State of Qatar, Unpublished Ph. D.thesis, Univ. of Wales, Swansea Geography, Dept. 1989, p.43.

١١- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون ، الدوحة ١٩٩٢ .

١٢- دولة قطر ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، التقرير السنوي ، الدوحة ، ١٩٩٤ .
١٣- نفس المصادر المذكورة في رقم (٢) .
١٤- سامي زريقات ، حوافز التنمية الصناعية في البحرين ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، مايو ١٩٨٥ ، ص ٢٠ - ٢٥ (جداول المقارنة للحوافز الصناعية بدول مجلس التعاون) .
١٥- نظام عبد الكريم الشافعي ، معوقات التنمية الصناعية للقطاع الخاص في قطر، ورقة مقدمة لندوة الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية في دول الخليج العربية ، جامعة الإمارات ، العين ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٥ .
١٦- المملكة العربية السعودية ، التنمية من الاعجاز إلى الانجاز ، دار الخضرمة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٢ .
١٧- دولة قطر ، إدارة التنمية الصناعية ، النشرة الصناعية ، العدد (٣١) ، اكتوبر ١٩٩١ ، والعدد (٣٥) ، اكتوبر ١٩٩٢ ، وبيانات ١٩٩٣ معدة في الإدارة ولم تنشر بعد .
١٨- المصدر السابق .
١٩- دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الصناعي ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .
٢٠- دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المشتغلون في القطاعين الحكومي والخاص ، ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، أغسطس ١٩٩٣ ، الدوحة ، ص٣٣ .
٢١- دولة قطر ، المركز الفني للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في دولة قطر ، ١٩٨٠ .
٢٢- المصدر السابق .
٢٣- العدد المذكور يشمل العاملين في صناعات القطاع الحكومي ممثلة في مصفاة النفط ومصانع تسييل الغاز بالإضافة إلى العدد المذكور في المرجع (١٦) وهم العاملون في القطاع الصناعي المختلط .
٢٤- دولة قطر ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، صناعة البترول والغاز في قطر ، الدوحة ، ١٩٩٢ .
٢٥- جريدة « الشرق القطرية » ، الشرق في أرض تصنع المستقبل في صمت « رحلة إلى منطقة رأس لفان الصناعية ، ١٥ مايو ١٩٩٣ ص ١٣ .
٢٦- جاء ذكر الرقم في محاضرة لمدير عام الشركة القطرية الأوروبية للغاز ، المهندس عبد الرزاق الصديقي ، في مركز شباب الدوحة ، ٨ نوفمبر ١٩٩٣ .